

برنامج التعاون الثاني مع هيئة تحدي الألفية (الميثاق الثاني)

وقعت حكومة المملكة المغربية، في 30 نونبر 2015، برنامج التعاون الثاني (الميثاق الثاني)، مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلة بهيئة تحدي الألفية، وذلك بهدف الرفع من جودة الرأسمال البشري وتحسين إنتاجية العقار.

ويبلغ الغلاف المالي الذي رصدته هيئة تحدي الألفية للميثاق الثاني، الذي دخل حيز التنفيذ في 30 يونيو 2017، 450 مليون دولار أمريكي، تتضاف إليه مساهمة من الحكومة المغربية تعادل قيمتها على الأقل 15% من المساهمة الأمريكية.

وقد عهد بتنفيذ الميثاق الثاني إلى وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب، وهي مؤسسة عمومية يديرها مجلس توجيه استراتيجي، يرأسه السيد رئيس الحكومة ويضم من بين أعضائه ممثلين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

ويتمحور الميثاق الثاني، الذي سيتم تنفيذه في غضون خمس سنوات اعتبارا من تاريخ دخوله حيز التنفيذ، حول مشروعين، هما "التربية والتكوين من أجل قابلية التشغيل" و"إنتاجية العقار".

وتتقاطع أهداف هذين المشروعين، اللذين يندرجان في إطار التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس المتعلقة بتنمية الرأسمال البشري وتعبئة العقار في خدمة النهوض بالاستثمار، مع أهداف الاستراتيجيات القطاعية التي اعتمدها المغرب، مثل رؤية 2030-2015 لإصلاح منظومة التربية والتكوين، واستراتيجية التكوين المهني 2021، ومخطط التسريع الصناعي، ومخطط المغرب الأخضر.

ويشكل اختيار هذين المشروعين، اللذين يركزان على أولويتين وطنيتين، ثمرة دراسة تحليلية للإكراهات الرئيسية التي تعترض النمو الاقتصادي في المغرب، والتي أنجزتها الحكومة وهيئة تحدي الألفية، بالتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية؛ وهي الدراسة التي خلصت إلى أن ضعف جودة الرأسمال البشري وعدم ملائمة حاجيات المقاولات وصعوبة ولوج المستثمرين إلى العقار يشكلان إحدى الإكراهات الرئيسية، التي تقرر العمل على التصدي لها في إطار الميثاق الثاني، سعيا إلى ضمان نمو شامل ومقلص للفقر.

مشروع "التربية والتكوين من أجل قابلية التشغيل"

يهدف مشروع "التربية والتكوين من أجل قابلية التشغيل"، الذي خصص له غلاف مالي قدره 220 مليون دولار، إلى تحسين قابلية تشغيل الشباب من خلال تحسين جودة وملاءمة برامج التعليم الثانوي والتكوين المهني والولوج المتكافئ إليهما، وذلك بهدف الاستجابة بشكل أفضل لحاجيات القطاع الخاص. ويضم هذا المشروع ثلاثة أنشطة، وهي "التعليم الثانوي" و"التكوين المهني" و"التشغيل".

نشاط "التعليم الثانوي" (112,6 مليون دولار أمريكي): يتمحور حول ثلاثة مكونات رئيسية، هي: (أ) بلورة نموذج مندمج لتحسين مؤسسات التعليم الثانوي، قائم على تعزيز استقلاليتها الإدارية والمالية، وتشجيع اعتماد منهج تربوي يتمحور حول التلميذ، وتحسين المحيط المادي للتعليمات بفضل إنجاز عمليات إعادة تأهيل ملائمة للبنيات التحتية المدرسية وتوفير التجهيزات الضرورية للابتكار البيداغوجي. وسيتم تنزيل هذا النموذج على مستوى 90 مؤسسة للتعليم الثانوي، تتوزع على ثلاث جهات (طنجة-تطوان-الحسيمة، وفاس-مكناس، ومراكش-أسفي)؛ و(ب) تعزيز نظام تقييم التعليمات ونظام المعلومات "مسار"؛ و(ت) بلورة مقاربة جديدة لإصلاح وصيانة البنيات التحتية والتجهيزات المدرسية.

نشاط "التكوين المهني" (80,42 مليون دولار أمريكي): يتمحور حول المكونين التاليين: (أ) إنشاء صندوق "شراكة" المخصص لتمويل مشاريع تهدف إلى إحداث أو توسعة مراكز للتكوين المهني يتم تدبيرها في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، أو تيسير انتقال مراكز عمومية للتكوين المهني من نمط تدبير تقليدي إلى نمط للتدبير قائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغايته الاستجابة للطلب؛ و(ب) دعم تفعيل إصلاح التكوين المهني.

نشاط "التشغيل" (27 مليون دولار أمريكي): يشمل المكونات الأربعة التالية: (أ) دعم تفعيل منظومة مندمجة لرصد سوق الشغل؛ و(ب) إنعاش التشغيل المدمج للشباب في وضعية صعبة، خاصة منهم المنحدرين من المناطق الحضرية وشبه الحضرية، والنساء، العاطلين عن العمل أو غير النشيطين اقتصادياً، من خلال اعتماد التمويل القائم على النتائج للبرامج والخدمات المصاحبة للإدماج المهني لهذه الفئات؛ و(ت) دعم تقييم أثر سياسات التشغيل وسوق الشغل؛ و(ث) دعم النهوض بالمساواة بين الجنسين في الوسط المهني.

مشروع "إنتاجية العقار"

يطمح مشروع "إنتاجية العقار"، الذي رصد له غلاف مالي يناهز 170,5 مليون دولار، إلى تحسين حكمة العقار، سواء القروي منه أو الصناعي، والرفع من إنتاجيته، بغية ضمان استجابته بشكل أفضل لمتطلبات المستثمرين وتقوية جاذبيته للاستثمار، وذلك من خلال تنفيذ الأنشطة الثلاثة التالية: "حكمة العقار"، و"العقار الصناعي" و"العقار القروي".

نشاط "حكمة العقار" (10,5 مليون دولار أمريكي): يتضمن تقديم الدعم للحكومة في إطار هذا النشاط: (أ) بلورة استراتيجية عقارية وطنية ومخطط عمل لتنفيذها، وفق مقارنة تشاركية تبتغي بلوغ التوافق وضمان تملك هذه الاستراتيجية من طرف جميع الفاعلين؛ و(ب) تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية المسطرة في مخطط العمل المعتمد.

نشاط "العقار الصناعي" (127 مليون دولار أمريكي): يتمحور حول المكونات الثلاثة التالية: (أ) إحداث مركز للخبرة لتطوير العقار الصناعي؛ و(ب) بلورة مقارنة جديدة في مجال تطوير مجمعات صناعية مستدامة وإعادة تأهيل مناطق صناعية قائمة، تركز على تلبية حاجيات السوق وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستدامة البيئية والاجتماعية. وسيتم تنزيل هذه المقاربة، في مرحلة تجريبية، على مستوى ثلاثة مناطق صناعية؛ و(ت) إنشاء صندوق للمناطق الصناعية المستدامة، بهدف دعم المشاريع التي ترمي إلى تحسين حكمة واستدامة المناطق الصناعية القائمة والمستحدثة. وسيبلغ الغلاف المالي الذي رصد لهذا الصندوق، المحدث بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، 30 مليون دولار، تشكل مساهمة هذه الوزارة فيه نسبة 50%.

نشاط "العقار القروي" (33 مليون دولار أمريكي): يهدف إلى بلورة مسطرة جديدة ناجعة من حيث الكلفة وأجال التنفيذ لتمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري والتي تخضع لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1-69-30 بتاريخ 25 يوليوز 1969، من خلال تحويل ملكية هذه الأراضي في الشياخ إلى ملكيات فردية لفائدة ذوي الحقوق. وسيتم، في مرحلة تجريبية، تطبيق هذه المسطرة الجديدة على مستوى 46.000 هكتار من الأراضي الجماعية الواقعة بدائرة الري للغرب. ولاستجلاء فوائد قصوى من عملية التملك هذه، سيتم اتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة، تهم على الخصوص تيسير ولوج الفلاحين للقروض البنكية لتمكينهم من إنجاز استثماراتهم وتثمين الأراضي المملوكة لهم، وتقوية قدراتهم التقنية والمهنية، وبلورة وتجريب آليات من شأنها تيسير الخروج من حالة الشياخ.